سياسات الاندماج والتكتلات الإقليمية

اتفاقية التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreement (PTA):

- وتعتبر أضعف شكل من أشكال التكامل الإقليمي، حيث تميّز بعض البلدان من خلال فرض تعرفة جمركية أقل على الواردات منها، من دون إزالة التعرفة. وهذه المعاملة مرفوضة وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية (MEN) في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

منطقة التجارة الحرة Free Trade Area:

- تتشكل هذه المنطقة عندما يتفق عدداً من البلدان على اسقاط التعرفة الجمركية فيما بينهم مع احتفاظهم بها تجاه العالم الخارجي (مثال: منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريكا NAFTA) . ونظرا لاختلاف التعرفة الجمركية من بلد لآخر تجاه العالم الخارجي، تتبع بلدان منطقة التجارة الحرة " قواعد المنشأ ". حيث تمنع هذه القواعد استيراد السلع إلى داخل المنطقة من قبل الدولة العضو بمنطقة التجارة الحرة ذات التعرفة الأقل ثم إعادة تصديرها لدولة ذات تعرفة جمركية أعلى.

الاتحاد الجمركي Custom Union:

- يتشكل هذا الاتحاد عندما تتفق مجموعة من الدول على إزالة التعرفة الجمركية فيما بينهم والاتفاق على تعرفة جمركية موحدة تجاه الغير (مثال: الاتحاد الأوروبي) . وفي الوقت الذي يتخلص دول الاتحاد من مشاكل قواعد المنشأ يواجهون مشكلة تنسيق السياسات حيث يجب أن تتفق جميع دول الاتحاد على تعريفات جمركية موحدة لكافة السلع .

السوق المشتركة Common Market:

- بالإضافة إلى الشروط الواجب تحقيقها في حالتي منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، يتطلب الأمر في ظل السوق المشتركة حرية انتقال رؤوس الأموال، والعمل (مثال: أنشأ الاتحاد الأوربي كـ "سوق مشتركة" وفقاً لاتفاقية روما عام 1957 إلاّ أن الأمر أخذ وقتاً طويلاً لغاية تحقق السوق. ويلاحظ اليوم أن لمواطني الاتحاد جوازاً موحداً للتنقل، بالإضافة إلى إمكانية عملهم واستثمارهم في أي بلد من بلدان الاتحاد .

الاتحاد الاقتصادي Economic Union:

- بالإضافة إلى توافر الشروط المشار إليها في المنطقة الحرة، والاتحاد الأوربي، والسوق المشتركة، يتطلب الاتحاد الاقتصادي تنازل الدول الأعضاء عن بعض مسؤولياتها الاقتصادية الوطنية لصالح هيئة اقليمية (مثل السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوربي Common Agricultural Policy (CAP).

الاتحاد النقدي : Monetary Union:

- يتطلب هذا الاتحاد، بالإضافة للشروط أعلاه، انشاء هيئة نقدية مركزية تصدر عملة موحدة. أي أن هذه الهيئة سيكون من صلاحياتها تحديد السياسة النقدية لكافة دول المجموعة (مثال: اقرت اتفاقية ماسترخ Maasticht Treaty الموقعةٍ ما بين دول الاتحاد الأوروبي عام 1991 اصدار عملة " اليورو " بدءاً منذ عام 1999) .

- ولا بد من الإشارة هنا بأن أحسن مثال على حالة " الاتحاد الاقتصادي " " والاتحاد النقدي " هي الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أن لكل ولاية حكومتها الخاصة التي تحدد السياسات والقوانين لمواطنيها. إلا أن كل ولاية تتخلى عن مسؤوليتها عن السياسة الخارجية، والسياسة الزراعية، وسياسات الرفاه، والسياسة النقدية، للحكومة الفيدرالية (المركزية). مع الحرية التامة لانتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال ما بين الولايات.

الاتفاقيات المتعددة الأطراف والإقليمية

Multilateralism and Regionalism

- بدء الاهتمام بعد الحرب العالمية الثانية بتحقيق حرية التجارة دولياً من خلال انشاء الجات GATT، ومن ثم WTO التي تتطلب من الدول الاعضاء إزالة القيود على التجارة بشكل آني. ويشار لهذه الاتفاقيات بمنهج تحرير التجارة متعدد الأطراف Multilateralism .

- وكمنهج بديل للوصول إلى حرية التجارة انشاء ترتيبات تعطي أفضلية للتجارة ما بين عدد من الدول، والمناطق الحرة التجارية، والاتحادات الجمركية، والأسواق المشتركة. ويطلق على هذه الاشكال المنهج الإقليمي Regional Approach .

المفاضلة ما بين الاتفاقيات متعددة الأطراف، والاتفاقيات الاقليمية:

- أهمية الاتفاقيات التجارية الاقليمية لكونها تمثل خطوة نحو التجارة الحرة. حيث سمحت المادة 24 من اتفاقية الجات لعام 1947 بالتكتلات الاقليمية على شكل مناطق تجارة حرة، واتحادات جمركية، رغم أنها ضد مبدأ عدم التمييز في المعاملة التجارية للدول، لأنها تفرض تعرفة جمركية على الدول غير الأعضاء، وتلغيها على الدول الأعضاء. لذا فإن السماح لهذه التكتلات يعود إلى كونها تمثل التزامات جوهرية لصالح حرية التجارة (أحد مباديء منظمة التجارة الدولية).

- هناك تخوف من أن الاتفاقيات الاقليمية قد تكون (عقبة) وليس (مدخلاً مناسبا) للتجارة الحرة. ومنشأ هذا التخوف أن زيادة الاعفاءات الجمركية ما بين الدول الأعضاء يقابله ارتفاع في قيود الحماية تجاه الغير. وكلما زاد حجم التكتل الإقليمي كلما زادت القيود الحماية ضد الخارج.

- فيما يلي نناقش الجدل الاقتصادي الخاص بـ " تحويل التجارة Trade Diversion "و"خلق التجارة Trade Creation "، حيث تستخدم هذه المفاهيم للتمييز ما بين آثار التكتلات الإقليمية المفيدة، والضارة. وبشكل ملخص يمكن القول بأن فوائد التكتلات الإقليمية (كبديل للاتفاقياتٍ متعددة الأطراف) تعتمد على أي من هذه التكتلات يعتبر خلقا للتجارة (مزايا للتكتل الإقليمي)، وأيا منها يعتبر تحولاً للتجارة (سلبيات ضد التكتل الإقليمي).

البلدان العربية وجهود التكامل الإقليمي

- الاقتصادي العربي منذ عام 1945 عام إنشاء الجامعة العربية: مداخل التكامل
- مدخل تحرير التجارة:
  - مازال هو المدخل المسيطر على تجارب التكامل الاقتصادي العربي.
  - تحول من منهج قائم بذاته في ظل اتفاقية "تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين الأقطار العربية"عام 1953، إلى مرحلة أولى في مسيرة الوحدة الاقتصادية من خلال منطقة

- التجارة الحرة التي أنشأها قرار مجلس الوحدة بشأن السوق العربية المشتركة عام 1964، ثم العودة إلى أسلوب التفاوض المتعاقب حول قوائم السلع التي يتم تحرير تبادلها من خلال اتفاقية" تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية " عام 1981 .
- اتبع مجلس التعاون لدول الخليج العربية مدخل تحرير التجارةمن خلال "الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ".

- أقـرت قمة الاتحاد المغربي عام 1990 اتفاقية انشاء اتحـاد جمـركي بحلول عام 1995 كمـدخل لتحـرير التجارة أيضاً .
- أنشـأ صندوق النقد العربي برنامجاً لتمويل التجـارة البينيـة لتعزيز جهود تحرير التجارة.
- رغـم مضي حوالي أربعين عاماً من تنفيذ هذا المنهج لازال التبـادل التجاري العـربي – العربي متواضعاً (انظر الجدول 3 أدناه) .

- لذلك حـاول مجلس الوحدة الاقتصادية العربية تنشيط هذا التبـادل من خلال ربطه بالانتاج والاستثمار في ظـل البرنامـج المتكامل لتنمية التبادل التجاري السلعي لعام 1984 .
- يعتمد البرنامج على عقود طويلة الأجل لفروع انتاجية يجري تحديدها . إلاّ أن البرنامج لم يكتب له النجاح وتم الاكتفاء بتنفيذ تنمية وتيسير التبادل التجاري.

مدخل المشروعات المشتركة :

- يساعد هذا المدخل بتطبيق المنهج الانتاجي للتكامل بدلاً من المنهج التجاري.
- لا يتعارض مع مبدأ السيادة الوطنية وتباين الأنظمة السياسية.
- تبين جهود التكامل من أسفل إلى أعلى.
- قد تكون ثنائية أو متعددة الأطراف، خاصة وعامة .
- يعتمد هذا المدخل على مبدأ تحرير انتقال الموارد الاقتصادية: رأس المال والعمل.

- يعتبر إنشاء شركة عربية مساهمة لاستصلاح الأراضي في فلسطين عام 1946 من قبل مجلس الجامعة العربية، أول مشروع عربي مشترك حديثاً . تبعه انشاء شركة البوتاس العربية المساهمة المحدودة عام 1956 من قبل المجلس أيضاً .

- يجب أن يتوفر شرط أو عنصر التكامل في هذه المشروعات حتى تعتبر مدخلاً للتكامل. أي يجب أن تنشيء المشروعات المشتركة فروع نشاط اقتصادي تغذي بعضها البعض سواء عن طريق:
  - تكامل رأسي: يتابع سلسلة مراحل الانتاج.
  - تكامل أفقي: يجعل كل بلد عربي يتخصص في أنواع معينة من المنتجات يجري تسويقها في هذا البلد بالإضافة إلى بقية البلدان.

- تنسجم فكرة التكامل هذه مع ما أوردته "استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك" لعام 1982 من حيث أن "آفاق العمل الاقتصادي العربي المشترك لا تقتصر على مجرد إقامة المشروعات ذات التمويل المشترك أو حدوث التدفقات المالية والبشرية رغم جدواها على طريق التكامل، وإنما تتعدى إلى إحداث المزيد من الترابط العضوي في الهياكل الانتاجية للوطن العربي".